الطائفية
في الوطن العربي (٢)

أساطير الخطاب الطائفي في العراق*

بشير موسى نافع

راج في العراق المحتلّ خطابٌ طائفيٌّ صريح، استهدف، ويَستهدف، قيامَ نظام سيطرةٍ طائفي، أو تقسيمَ البلاد على أسسٍ طائفية وحتى قبلَ احتلال العراق، كان الخطاب الطائفي يَصْنع لغتَه بالتدريج ـ مرةً في أوساط قوًى وشخصياتٍ عراقيةٍ معارضة في الخارج، ومرةً في أوساط أكاديميين وباحثين غربيين. وقد تخلّل هذا الخطابُ كلَّ جوانب الجدل حول العراق ومستقبله، وأسَّسَ لنصوص طويلة وعريضة في الدستور العراقي الجديد، ويُعتبر الآن مرجعًا لمجازر وعملياتِ تهجيرٍ بشعةٍ للعراقيين كما أسَّس هذا الخطاب لصراعات علنية ومكتومة من أجل السيطرة على عراقِ المستقبل، أو إقطاعاتٍ معيّنةٍ منه على الأقل غير أنّ الخطاب الطائفي في العراق هو في معظمه خطابٌ أسطوريٌّ، يَكْتب تاريخًا متخيَّلاً للعراق، ويَرْسم جغرافيةً وهميةً، ويقدِّم للعراقيين وعودًا كاذبة

❖ ❖ ❖

أولى أساطير الخطاب الطائفي تتعلّق بمسألة الأكثرية والأقلية فمنذ بداية التحضيرات لغزو العراق، والدعايةُ السائدةُ ـ لاسيما في الولايات المتحدة وبريطانيا ـ تؤكّد أنّ السُّنّة يمثّلون أقليةَ العراقيين (والمقصود السُّنّة العرب)، وأنّ الشيعة هم الأكثرية (والمقصود، في هذه الحالة، جميعُ الشيعة، عربًا وغيرَ عرب!). وما إنْ وقع العراقُ تحت الاحتلال حتى بدأ تسويقُ أرقامٍ محددةٍ للسُّنة والشيعة. فمرةً يقال إنّ الشيعة يمثّلون ستينَ في المئة، ومرة خمسةً وسبعين في المئة، على أساس أنّ السُّنة لا يزيدون عن ١٥ ـ ٢٠٪ وشيئًا فشيئًا، تحوّلت الفرضياتُ إلى حقائق مستقرّة، وتمّ تشكيلُ «مجلس الحُكم» والحكوماتِ الانتقالية، وتوزيعُ مقاعد البرلمان وحقائب الحكومة الدائمة على هذا الأساس. ومن ثم أصبحتْ مقولةُ «الأقلية والأكثرية» مؤسسةً سياسيةً طائفية، أقيم على قواعدها النظامُ الجديد

لكنّ الحقيقة، بالطبع، هي شيء آخر. فمنذ بدأت الإحصاءاتُ السكّانيةُ العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم يُجْرِ المسؤولون العثمانيون إحصاءً سكانيّاً طائفيّاً واحدًا فبالرغم من إلغاء نظام المِلَلِ في إجراءات التحديث، ظل الوعيُ بالملّة هو المحدِّدَ غيرَ المعلن لرؤية الدولة العثمانية لمواطنيها وتتضمن نتائجُ الإحصاءات العثمانية لولايات العراق (البصرة وبغداد والموصل) تقسيمًا للسكّان على أساس الذكور والإناث، والمسلمين والمسيحيين واليهود، من دون التطرُّق إلى الهوية المذهبيّة للمسلمين. هذا التجاهل للتقسيمات المذهبية كان هو النهجَ الذي اتّبعتْه الدولةُ العراقيةُ الحديثة (المَلَكية والجمهورية، على السواء) في إحصاءاتها السكّانية جميعًا. الإحصاء السكّاني الوحيد الذي أُجري على أساس مذهبي هو ذلك الذي قامت به سلطةُ الاحتلال البريطاني عامَ ١٩١٩، بعد شهور قليلة من السيطرة على العراق. وقد وجد ذلك الإحصاءُ أنّ الفرق بين تعداد السُّنة والشيعة ليس كبيرًا لصالح الشيعة ولكنّ مُعِدّي نتائج الإحصاء لم ينسوا الإشارةَ إلى أنّ الإحصاء لم يَشْمل جزءًا كبيرًا من المناطق الكردية (التي هي سُنّيةٌ في أغلبيتها)، كما لم يتضمّن العربَ الرُّحّل (الذين كانوا جميعُهم من السُّنة) وبالنظر إلى أنّ الإحصاء اعتمدَ تعدادَ البيوت لا الأفراد، وإلى أنّ قطاعًا واسعًا من العرب السُّنة في الجزيرة والأنبار والصحراء العراقية لم يكن قد توطّن بعد، فمن المستحيل القولُ طبقًا للإحصاء البريطاني إنّ أيّاً من الطائفتين يمثّل الأكثرية

المشكلة بالتأكيد ليست في مَنْ هم الأكثريةُ ومَنْ هم الأقلية؛ فقد يكون الشيعةُ بالفعل أكثرَ تعدادًا من السُّنة. المشكلة أنّ الرؤية الطائفية للعراق كانت مقصودةً لذاتها، سواءٌ من جهة الغزاة أو من جهة بعض حلفائهم من القوى السياسية الشيعية. إنّ ما أسَّس للرؤية الطائفية لدى الأميركيين يتعلّق بأنّ غزو العراق كان جزءًا من إعادة رسم المنطقة ككلّ، لا العراق فقط، وأنّ التقسيم

* ـ تستند أجزاء من هذا المقال إلى الأبحاث التي أجراها الكاتبُ لكتابه، **العراق: سياقات الوحدة والانقسام**، الصادر عن دار الشروق بالقاهرة في العام ٢٠٠٦

أساطير الخطاب الطائفي في العراق

الطائفي والإثني كان أحدَ محاور الصورة الجديدة؛ كما أنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ وضعت المجال السُّني في مقدمة الأهداف الأميركية. ولا شكّ في أنّ التحطيم المعنوي والثقافي الذي تعرَّض له سُنّةُ العراق في مطلع شهور الاحتلال كان مقدِّمةً لعمليةِ تحطيم ما تعنيه الثقافةُ والميراثُ السُّنيّان ككلّ أما المسألة الأخرى في الرؤية الأميركية الطائفية للعراق فتتعلّق بإيران. فقد آمن معسكرُ المحافظين الجدد في إدارة بوش الأولى بأنّ إقامة عراقٍ شيعي، «ديموقراطي،» مزدهر، وحليف لواشنطن، سيؤدّي إلى تعزيز القوى المعارضة في إيران، ومن ثم إلى إسقاطِ الحكم الأصولي، أو على الأقل إلى إصلاحه باتجاهِ علاقاتٍ أفضل مع الولايات المتحدة.

وقد عملت قوًى وشخصياتٌ شيعيةٌ معارضةٌ للنظام العراقي السابق على تعزيز هذه الصورة أيضًا. والحقّ أنّ أغلب هذه القوى والشخصيات لم يكن يَحْمل برامجَ ومشاريعَ طائفيةً أصلاً، ولكنّ فشلَها في إقامة قواعد شعبية لها داخل العراق، ثم توقُّفَ الحرب العراقية ـ الإيرانية من دون أن تؤدّي إلى إطاحة النظام، جعلاها أكثرَ توكيدًا على هويتها الطائفية؛ أيْ إنّ الخطاب الطائفي أصبح مبرِّرَ وجودها بعد أنْ بدا أنْ لا وسيلةَ أخرى نجحتْ في إيصالها إلى السلطة كما أنّ الطريقةَ التي سلكتْها انتفاضةُ بعض المدن الجنوبية على النظام في أعقاب حرب الخليج الأولى، والعنفَ الذي وظّفه النظامُ لقمع الانتفاضة، عَزّزا من الخطاب الطائفي. خلال التسعينات إذن، تبنّى العدُد الأكبرُ من الشخصيات والقوى السياسية الشيعية الخطابَ الطائفيَّ، وأصبح تصوُّر هؤلاء لعراق المستقبل طائفيّاً بالضرورة. وما إنْ بدأتْ عمليةُ تأسيس «مجلس الحُكْم» في العراق المحتلّ في صيف ٢٠٠٣، حتى اتّضح أنّ هدف تلك القوى والشخصيات لم يَعُدْ إقامةَ «عراق حرّ وديموقراطي،» بل «عراق حر وديموقرطي» تسيطر عليه الطبقةُ السياسيةُ الشيعيةُ الجديدة. وعندما لم يعد تحقيقُ هذا المشروع ممكنًا بفعل اشتعال المقاومة، أصبح هدفُها عراقًا طائفيّاً منقسمًا على ذاته، باسم العراق الفيدرالي.

❖ ❖ ❖

وترتبط فكرةُ الفيدرالية بأسطورةٍ أخرى من أساطير الخطاب الطائفي أسطورة الجنوب والوسط والشمال. وفي هذه الحالة أيضًا التقى الأميركيون بحلفائهم من العراقيين، على الأقلّ في المرحلة الأولى من الاحتلال. فالدوائر المحافظة الجديدة في إدارة بوش، ضمن محاولتها تحقيقَ الرؤية الإسرائيلية لجوارها العربي، أرادت من البداية تقسيمَ العراق إلى ثلاثة أقسام. ومن ثم روَّجتْ مرةً لأطروحة «شمال كردي، وسط عربي سنّي، جنوب شيعي». ومرةً أخرى لعراق عثمانيٍّ منقسم بين شمال ووسط وجنوب ولكنْ وُحِّد بقوة إدارة الانتداب البريطاني ولم يَثْنِ الأميركيين عن الشروع بالتقسيم إلا المعارضةُ البريطانيةُ، من جهة، ومعارضةُ أطرافٍ إقليميةٍ عديدة، من جهة أخرى. فبخلاف المحافظين الجدد، كان الجميعُ يدرك أنّ التقسيم سيفتح أبوابَ جهنّم، وهو ما أدّى في النهاية إلى تبنّي إدارة بوش الرسمي (حتى الآن على الأقل) لسياسةٍ غير تقسيمية

هذا الجانب من الخطاب الطائفي هو أيضًا خطابٌ أسطوري. فمنذ تبلور التسنُّنُ في القرن الثالث الهجري، والتشيُّعُ الإثنا عشريّ في القرنين الرابع والخامس، والشيعةُ يوجَدون في العراق كأقليةٍ حضريةٍ صغيرةٍ موزّعةٍ بين بغداد والكوفة والحلّة. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي وحتى الحرب العالمية الأولى وتأسيس الدولة العراقية الحديثة، انتشر التشيّعُ بين العشائر العربية الريفية في الجنوب تحت سمع الولاة العثمانيين وبصرهم وتشجيعِهم ولقد كان لانتشار التشيّع بين العشائر أسبابٌ كثيرةٌ لا مجال هنا للتوسُّع فيها؛ ولكنّ المهم أنّ حداثةَ هذه العملية، ووصولَها إلى نهاياتها في مطلع القرن العشرين، جعلاها عمليةً غيرَ مكتملة. وهكذا انقسم الكثيرُ من العشائر بين التشيُّع والتسنن، بحكم موقع أفخاذها الجغرافي، أو ابتعادها عن مراكز التبشير الشيعي أو اقترابها منها ـ وهو ما ينطبق على عشائر بارزة مثل شمّر والدليْم والجنابيين والجبور وربيعة وتميم وطيء وعقيل وغيرها، كما ينطبق على الجغرافيا العراقية بشكلٍ عامّ

كانت البصرة حتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين مدينةً سُنّيةً في أغلبها ولم يتزايدْ فيها تعدادُ السكّان الشيعة

كيف يُمْكن تقسيمُ العراق، والتداخُلُ بين السُّنّة والشيعة يشمل العشيرةَ الواحدة ويتعلّق بملايين من كلا الطائفتيْن؟

إلاّ بسبب الهجرات الكثيفة من الريف المجاور بعد ازدهار المدينة، المصاحِب لاكتشاف النفط وتصديره في منتصف القرن العشرين. تشيَّعَ أغلبُ عشائر المنتفق، ولكنّ شيوخ المنتفق من آل السعدون ظلوا سُنّةً، وكذلك عددٌ من سكّان الناصرية. وبينما تُعتبر الحلّةُ مدينةً شيعية، فإنّ المنطقة بين الحلّة وبغداد هي منطقة مختلطة، يَغْلب السُّنّةُ على كثير من مدنها وقراها. وتكاد عشائرُ عنزة السُّنية تسيطر على معظم الصحراء بين الفرات والسعودية. كما وُجِدَ السُّنة قبل الاحتلال أيضًا، وبأعدادٍ أقلّ، في العمارة وكربلاء والديوانية نفسها. أما في الوسط والشمال، فيَقْطن الشيعةُ مدينةَ بلد، شماليَّ بغداد، ويوجدون في تلعفر وكركوك وقراهما، بل وحتى غرب مدينة بغداد في بعض من قرى الأنبار وتُعتبر مدينةُ بغداد الكبرى مثالاً على التداخل السُّنّي ـ الشيعي، حيث تقع أحياءٌ سُنيّةٌ تاريخيةٌ، مثلُ الأعظمية، في شرق المدينة ذي الأغلبية الشيعية، وأخرى شيعيةٌ تاريخيةٌ، مثلُ الكاظمية، في غرب المدينة ذي الأغلبية السُّنية فكيف إذن يُمْكن تقسيمُ العراق، والتداخُلُ بين الطائفتين يَشْمل العشيرةَ الواحدةَ ويتعلّق بملايين من كلا الطائفتين، ينتشرون في هذا الجنوب أو ذاك وهذا الوسط أو ذاك!

وفي هذا السياق فإنّ الادّعاء بأنّ العراق نتاجُ رؤيةٍ بريطانيةٍ مصطنعة هو أيضًا إنشاءٌ أسطوري. صحيح أنّ الدولة العراقية الحديثة، بحدودها الدولية، وليدةُ الحرب العالمية الأولى واتفاقِ سايكس ـ بيكو (وكذلك حالُ كلِّ دول الشرق العربي ـ الإسلامي). إلاّ أنّ العراق، كوطنٍ وهويةٍ، عُرِفَ منذ مطلع العصر الإسلامي. وقد فَرَّقَ الجغرافيون المسلمون بين عراقين: عراقِ العرب، الممتدِّ بين عبدان وحديثة الموصل، وعراقِ العجم، الواقعِ شرقَ مرتفعاتِ همدان وجبل الكرد. ومنذ أقيمت بغدادُ على يدِ أبي جعفر المنصور، أصبحتْ مركزًا للعراق ولفضاءٍ إسلامي إمبراطوري واسع. الدولة العثمانية، ولأسباب إدارية بحتة، قَسّمت العراقَ إلى ثلاث ولايات، البصرة وبغداد والموصل؛ ولكنّ المؤكّد أنّ ولاية بغداد كانت لها دائمًا اليدُ العليا على الولايتيْن الأُخريَيْن، إلى الحدّ الذي جعل لوالي بغداد سلطةً قاطعةً على مصير واليَي البصرة والموصل وفي مراحل عديدة، ضُمّت البصرة إلى بغداد في ولاية واحدة؛ تمامًا كما أنّ العراق في صورته الحالية كان موحَّدًا إلى حدّ كبير تحت الحكم المملوكي. ثقافيّاً وعلميّاً واقتصاديّاً، كانت بغداد دائمًا محطَّ أنظار العراقيين من شهرزور إلى البصرة، ومركزَ ثقلِ العراق من الخليج إلى الجزيرة.

أما بالنسبة إلى المحافظات الشمالية الصغيرة الثلاث، السليمانية وأربيل ودهوك، فهي بالتأكيد ذاتُ أكثرية كردية

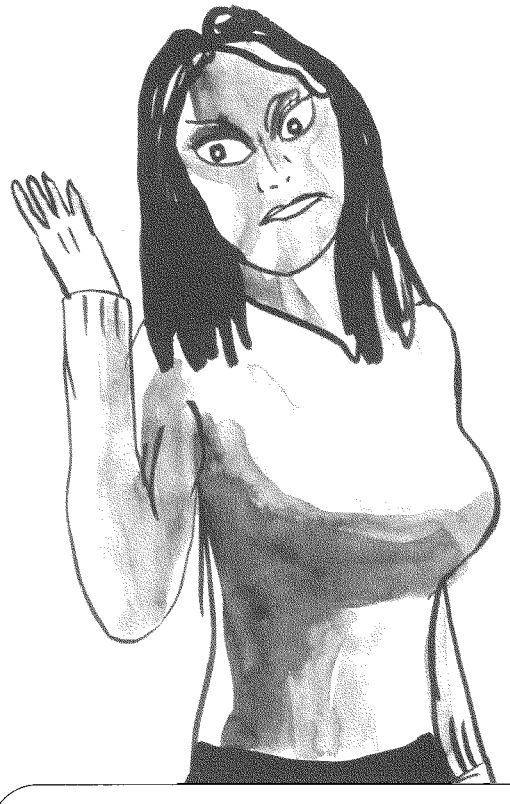

أساطير الخطاب الطائفي في العراق

وبالنظر إلى تاريخ المسألة الكردية، والتكلفةِ الهائلةِ التي دفعها العراقُ ثمنًا للانفجارت الكردية المتتالية، فربما سيكون من الضروري في مرحلة قادمة أن تُخيَّرَ المنطقةُ الكرديةُ بين الالتزام القاطع بوحدة العراق أو الانقسام النهائي والاستقلال، على أن يُمنح العراقيون ذوو الأصول الكردية الذين يَقْطنون مناطقَ العراق الأخرى حقَّ الاحتفاظ بمواطنيتهم العراقية إنْ رغبوا. هذا شيء، وتقسيمُ العراق طائفيّاً شيءٌ آخر. فإقامة حدود طائفية في العراق يعني أنهارًا من الدماء، وملايينَ من المهجَّرين، وانفجارَ المسألة الطائفية في كل أنحاء الجوار العراقي؛ إذ ليس العراق وحده مَنْ يضمّ تنوُّعًا طائفيّاً. وبالنظر إلى الصراعات الدموية الجارية بين القوى السياسية الشيعية للسيطرة على هذه المنطقة أو تلك، وهذه الدائرةِ الرسميةِ أو تلك، فإنّ فرضَ فيدراليةٍ في الجنوب سيولِّد حربًا شيعيةً دمويةً كذلك ـ وهذا ما لن يكون في مصلحة العرب والمسلمين، لا السُّنة منهم ولا الشيعة.

❖ ❖ ❖

الأسطورة الثالثة التي يستند إليها الخطابُ الطائفي في العراق المحتلّ هي أسطورةُ الطائفية المتأصّلة في بنية الدولة العراقية الحديثة. وهذا ما يستدعي النظرَ في مختلف مراحل تاريخ الدولة العراقية منذ نشأتها عامَ ١٩٢١

أولاً ـ لجأ البريطانيون بسبب خسائرهم في ثورة العشرين إلى منح العراق إدارةً ذاتيةً تحت إشرافٍ بريطانيّ ثقيلِ الوطأة، وحكمًا وطنيّاً منقوصَ السيادة. ولأنّ البريطانيين لم يكن لديهم تصوُّرٌ للدولة سوى التصور الحديث لها، فقد أرادوا تسليمَ مقاليد الدولة إلى عراقيين تدرّبوا في مؤسسة الدولة الحديثة وطُرُقِها ووسائلها. ولم يكن هناك من عراقيين من هذا الصنف إلاّ أولئك الذين دَرَسوا في المدارس العثمانية الحديثة، وخَدَموا في بيروقراطية الدولة العثمانية الحديثة وجيشها. وكان هؤلاء في أغلبهم من السُّنة، بعضُهم عربٌ، والبعضُ الآخر من أصول كردية أو تركمانية إذ بالرغم من التقارب السني ـ الشيعي في نهاية العهد العثماني، فقد ظلّ الشيعةُ محجِمين عن الانضواء في جهاز الدولة العثمانية، حتى عندما فَتحت الدولةُ أبوابَ وظائفها للعراقيين وعموم فئات الرعية (ولم تعد مقصورةً على الأتراك) في حقبة التحديث العثماني. وما ساعد رجالَ الدولة العثمانية السابقين على تسلّم مقاليد الدولة العراقية الحديثة أنّ عددًا منهم سبق أن انضمّ إلى الثورة العربية وإلى قوات الأمير فيصل الثائرة على حكم «الاتحاد والترقّي» في اسطمبول. لقد كانت سيطرةُ العناصر السُّنّية على مقاليد الدولة، إذن، نتاجَ ظرفٍ تاريخيٍّ خاصّ، لا مؤامرةً طائفيةً للاستحواذ على الحكم.

ثانيًا ـ بالرغم من التوجُّه القومي العربي للعهد المَلَكي، والسيطرةِ السُّنيةِ على جهاز الدولة الوليدة، وضعفِ التمثيلِ الشيعي في الوزارة والجيش وصفوف كبار موظفي الإدارة، فإنّ من الصعب وصفَ الدولة المَلَكية بأنها كانت قوميةً حصريةً أو طائفيةَ النزعة. فلقد وُجِدَ الأكرادُ بقوةٍ في صفوف ضبّاط الجيش، وعُرِف بكر صدقي (رئيسُ الأركان الذي قاد انقلابَ ١٩٣٦) ليس فقط بأصوله الكردية بل بعواطفه الكردية أيضًا وأصبح الكثيرُ من الأكراد وزراء، كما ترأّس الوزارةَ كرديٌّ واحد على الأقل من آل بابان. وكَثُرَ الوزراءُ ورؤساءُ الوزراء الذين انحدروا من أصول كردية وتركمانية وعُرفوا ـ في الوقت نفسه ـ بتوجُّهاتهم العروبية. كما ارتفع التمثيلُ الشيعي في سلك الوزارة وفي الجيش ودوائر الدولة تدريجيّاً وازداد عددُ المدارس الحديثة في المناطق الشيعية في شكل مطّرد وتدفَّق العراقيون الشيعة على المعاهد العليا وبعثاتِ الدولة الخارجية. ومنذ نهاية الحرب الثانية، أصبح اختيارُ شيعيٍّ لرئاسة الوزراء أمرًا معتادًا تمامًا. كما لعب الشيعةُ دورًا متزايدًا في الحياة الثقافية ـ السياسية في العراق الملكي. فمثلاً، كان فاضل الجمالي ومهدي كبّه من مؤسّسي نادي المثنّى في ١٩٣٣، وهو المنتدى الذي تحوَّلَ إلى حاضنةٍ للفكرة القومية العربية في العراق الحديث. وبينما ساهم ساطع الحُصَري، السنّي من حلب، مساهمةً بارزةً في نموّ الفكرة القومية العربية، كان العروبيّ الشيعي من بعلبك، رستم حيدر (وحتى مقتله في

عنف البعث في العراق في مواجهة خصومه في المناطق الكردية والشيعية ليس دليلاً على طائفيّته.

حادث جنائي)، أحدَ أقرب المقرَّبين من الملك فيصل الأول ومن الأُسرة المالكة والخلاصة أنَّه إذ كان للدولة العنصرية أو الطائفية، مهما بلغتْ من تسامح، سقفٌ لا تخترقه، سقفٌ يحدِّد طائفيتَها أو نزعتَها التمييزية، فإنّ مثل هذا السقف العرقي أو الطائفي لم يوجَدْ في العهد الملكي

ثالثًا ـ ليس ثمة من اتهاماتٍ طائفيةٍ توجَّه عادةً إلى نظام حكم عبد الكريم قاسم، النظام الجمهوريِّ الأول. وُلِد قاسم لأبٍ سُنّي وأمٍّ شيعية، وقد احتَلّ حتى الانقلاب عليه منصبَ رئيس الوزراء أما مجلسُ رئاسة الدولة فقد ضَمَّ عربيّاً سنيّاً، وآخرَ شيعيّاً، وثالثًا كرديّاً. والمدهش أنّ التقييم غيرَ الطائفي لنظام قاسم لا يأخذ في الاعتبار أنّ أغلبَ وزراء حكوماته كانوا من السُّنة، وأنّ عبد السلام عارف ـ رفيقَ قاسم الحميم، واللاعبَ الأهمَّ في الانقلاب على الحكم الملكي ـ كان سُنيّاً. وبالرغم من شعبية قاسم الواسعة في أوساط عموم الشيعة، فقد كان عهدُه خطرًا كبيرًا على التقاليد الإسلامية الشيعية، وتجرّأت الدولةُ آنذاك على التشريعات الإسلامية المتبقّية في مجال الأحوال الشخصية.

أما عبد السلام عارف فقد عُرف بتوجُّهاته القومية العربية والإسلامية. وقد حافظ على علاقاتٍ حسنةٍ بالمرجعية الشيعية، التي شهدتْ في ظلّ حُكمه وحُكْم شقيقه (عبد الرحمن عارف) أكثرَ فتراتها قوةً وتأثيرًا. وحُكْم العارفَيْن هو الذي فَتَحَ أبوابَ العراق لآية الله الخميني بعد نفيه من إيران، بالرغم من رفضِ عددٍ من علماء النجف استقبالَه. ولم تتوتّرْ علاقةُ عبد السلام عارف بمرجعية النجف إلا عندما كانت تتكشّف لديه الصلاتُ السريةُ بين بعض علماء المرجعية ونظام الشاه في إيران، الذي اعتُبِر في بغداد مصدرَ تهديدٍ للعراق. ولعلّ التباين بين موقفِ الحكم في بغداد وموقفِ مرجعية النجف من استقرار الخميني في العراق يَرْجع إلى تباينِ موقفَي الطرفيْن من نظام الشاه. وليس ثمة من مؤشّر على أنّ الاعتبارات الطائفية كانَ لها أيُّ دورٍ يُذْكر في الصداقة الوثيقة بين عارف وقاسم، وفي اختلافهما بعد ذلك، وفي سجنِ الثاني للأول، أو في مشاركةِ الأول في الانقلاب على الثاني. والمفارقة أنّ التمثيل العربي السُّني والعربي الشيعي في حكومة عارف أصبح متساويًا، بالرغم من أنّ اختيار الوزراء من الجانبيْن لم يتم على أساسٍ طائفي بل عَكَسَ الإقبالَ الشيعي المتزايد على أجهزة الدولة.

رابعًا ـ بدأ العهدُ الجمهوري الأخير، عهدُ أحمد حسن البكر وصدّام حسين، بانقلاب ١٩٦٨، ومن ثم سيطرة حزب البعث على السلطة. كان العدد الأكبر من قيادة النظام الجديد من ضبّاط الجيش، ومن الشبّان البعثيين العرب السُّنة العلمانيين، المنحدرين من أُسرٍ وعشائرَ غيرِ بغدادية. ولكنّ البعث كان دائمًا وثيقَ الصلة بالعرب الشيعة، الذين لم تنتشرْ بينهم في الخمسينات والستينات التياراتُ اليساريةُ فحسب، بل والتياراتُ القوميةُ العربيةُ كذلك إنّ القادة الثلاثة الأُولُ لحزب البعث في العراق كانوا من العرب الشيعة؛ ولم تَظْهر أغلبيةٌ سُنيّةٌ في قيادة الحزب إلاّ بعد استيلاء اللجنة العسكرية على القيادة إثر الفوضى التي تسبَّبَ فيها الحرسُ القومي التابع للقيادة المدنية عامَ ١٩٦٣ ولقد كان أغلبُ أعضاء اللجنة العسكرية من الضبّاط السُّنة، بل ومن أصولٍ عشائريةٍ تكريتية، وهو ما سيُسْهم في صعود التكريتيين إلى السلطة بعد أن أخذتْ دائرةُ الحكم تضيق. ولكنّ تصويرَ نظام البعث على أنّه نظامُ حكم عربيٍّ ـ سُنّي، انتَهَجَ سياسةَ اضطهادٍ منظّمٍ للشيعة وللأكراد باعتبارهم شيعةً وأكرادًا، هو تصويرٌ تَنْقصه الأدلّةُ حتى الآن

إنّ كلّ أنظمة المشرق، حيث الدولةُ الحديثةُ وجماعتُها الوطنية لم تستقرّا بعد، تواجه خصومَها بقدْرٍ كبيرٍ من العنف، لاسيَّما عندما يلجأ خصومُها أنفسُهم إلى استخدام وسائل العنف فالعنف الذي وظَّفه النظامُ ضدّ المناطق الكردية المتمرِّدة على السلطة المركزية، والعنفُ الذي واجَهَ به انتفاضةَ بعض المدن الجنوبية عامَ ١٩٩١، لا يختلفان كثيرًا عن العنف الذي تعاملتْ به الدولةُ التركيةُ أو الإيرانيةُ مع حالات التمرُّد الكردي، أو الذي تعاملتْ به الدولةُ الجزائريةُ أو السوريةُ أو المصريةُ مع تمرد القوى الإسلامية المسلّحة . ولا يختلف بالتاكيد عن العنف الذي تواجهُ به دولةُ ما بعد احتلال ٢٠٠٣ خصومَها المسلّحين. وعنفُ

أساطير الخطاب الطائفي في العراق

نظام البعث في مواجهة خصومه في المناطق الكردية والشيعية ليس دليلاً على طائفيته، ولاسيما أنّ النظام لم يتورَّعْ عن استخدام عنفٍ مُشابهٍ (وإنْ بدرجة أقل) ضد منطقةٍ عربيةٍ سُنّيّةٍ كالرمادي عندما استشعر بوادرَ تمرُّدها في منتصف التسعينات.

❖ ❖ ❖

وأخيرًا

ثمة عدد من الأسئلة لا بدّ أنّ يجاب عليها قبل محاولة حسم الجدل حول طائفية النظام وتمييزه العرقي: إلى أيّ حد، مثلاً، كانت سياساتُ النظام التعليمية والتنموية سياساتٍ تمييزيةً؟ ماذا عن عدد الجامعات وتوزيعها الجغرافي؟ ماذا عن عدد الطلاب الجامعيين وتوزيعهم الطائفي والعرقي؟ ماذا عن سياسات التوظيف الحكومي والارتقاء في مناصب الدولة؟ ماذا عن الأصول الطائفية لكوادر الحزب الحاكم وقياداته؟ وماذا عن دوائر الحكم والمقاعد الوزارية؟

لقد شكّل نظامُ الدولة الحديثة، في العراق وغيره من البلاد العربية والإسلامية، معضلةً كبرى للفكر والوعي الجماعي العربي والإسلامي وفاقَمَ من هذه المعضلة فشلُ هذه الدولة المتفاوتُ في عملية التنمية والحفاظِ على الاستقلال، ولجوؤُها المتكررُ إلى العنف لتعويض أزمة الشرعية. وربما سيحتاج العربُ والمسلمون سنواتٍ طويلةً أخرى لحلّ إشكالية الدولة. وليس من الصعب اتّهامُ الدولة العراقية الحديثة بكثير من الاتهامات؛ ولكنّ وصمَ هذه الدولة بالطائفية يستدعي إعادةَ النظر في المنطق الذي قامت عليه، كما يعرِّفه دارسوها العربُ وغيرُ العرب ومثلُ هذه المقاربة للعراق الحديث لا تؤيِّدها الشواهدُ التاريخيةُ المتاحة.

في النهاية، ينبغي التذكُّر ربما أنّ التشيع الإثنيْ عشري نشأ وسط المحيط السُّني العامّ، فلا هو أقام دولةً منفصلةً كالزيدية ولا لجأ إلى الكهوف الباطنية كالإسماعيلية. ولكنّ التشيُّع الإثنيْ عشري شَهِدَ طوال تاريخه قوتيْن متعارضتين واحدةً تَدْفع باتجاه الانضواء في جسم الأمة الكبير، والأخرى ذات نزوع طائفي انعزالي. وقد كانت الحقبةُ الصفويةُ واحدةً من أكثر الفترات الطائفية، الانعزالية، أثرًا. ولكنّ انتصارَ المدرسة الأصولية على المدرسة الاخبارية في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن الذي يليه، وصعودَ حركة النهضة الإسلامية الإصلاحية في نهايات القرن التاسع عشر، وسياسةَ الجامعة الإسلامية التي قادها السلطان عبد الحميد الثاني، وتعرُّضَ العالم الإسلامي لتحدٍّ إمبريالي كبير طاوَلَ السُّنةَ والشيعةَ على السواء، أدّت جميعًا إلى تعزيز الانتماء إلى أمّةٍ إسلاميةٍ واحدة وقد انعكس هذا الشعورُ بالانتماء في المشاركة الشيعية في التصدّي للحملة البريطانية على العراق العثماني في الحرب الأولى، وفي مجريات ثورة العشرين، التي كانت حاضنةَ الوطنية العراقية الحديثة وشهد القرنُ العشرون التفافًا إسلاميّاً حول فلسطين، ومشاركةً شيعيةً واسعةً في الحركة القومية العربية وأحزابها، وتصاعدًا حثيثًا في وزن الشيعة العراقيين في جسم الدولة العراقية الحديثة.

بَيْد أنّ النزعات الطائفية الانعزالية عادت لتبرزَ من جديد في نهاية القرن الماضي، وهي لم تختفِ تمامًا على أية حال لقد اكتسب الشيعةُ موقعَهم في الجسم الإسلامي، العربي وغيرِ العربي، بفعلِ متغيِّراتِ القرنيْن الماضيْن ودورهم المتزايد في قضايا الأمة وأحداثها، وليس بمنحةٍ من أحد. ولعلّ تجربةَ العراق المريرة خلال السنوات الثلاث الماضية تَدْفع بقوى الوحدة والتضامن الإسلامي لتُلْقي بثقلها من أجل كسر المدّ الطائفي ودعاةِ الانقسام والعزلة

بريطانيا

د. بشير موسى نافع

أكاديمي ومؤرِّخ فلسطيني في بريطانيا